ضحايا الجريمة منظور سوسيولوجي

سالي مراد
(أستاذ مساعد قسم "أ") كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
(جامعة جيلالي بو نعامة _ خميس مليانة _ و لاية عين الدفلى)

مقدمة

إن للضحية أهمية كبيرة بإعتبارها ركنا أساسيا من أركان الجريمة، ولكنها لم تحضي بالاهتمام العلمي من قبل علماء الجريمة والاجتماع والقانون و علم النفس إلا حديثا ،حيث ركزة الاهتمامات العلمية سابقا على المجرم و الجريمة باعتبارها ظواهر اجتماعية تهدد الفرد والمجتمع ، وأهملة الضحية او المجني عليه ، في حين لم يكن هناك اهتمام كبير بالضحية من حيث الدراسات التي نالها المجرم في دراسة الفعل الإجرامي او دراسة الجريمة ،في حد ذاتها كنتيجة لهذا الفعل الإجرامي ، إلا انه لا يمكن أن يكون هناك جريمة دون ضحية فالجريمة في اي زمان و مكان مهما اختلفت المجتمعات الإنسانية لها أركان ثلاثة المجرم والجريمة والضحية، فطالما وجدت جريمة فلا بد من وجود ضحية، إلا ان الاهتمام بها يعد ووليدا ، فلم تبدأ الدراسات العلمية لعلم الضحايا ،إلا بعد الحرب العالمية الثانية ،ورغم ذلك لم يأخذ علم الضحية مساره في التطور والتقدم في كل منطقة من مناطق العالم، إذ بينما نراه متقدم في بعض الدول و يكون متجاهلا في دول أخرى ،و لرغم وجود تشابه في الوسائل المنهجية (الكيفية والكمية) المستخدمة في دراسة ضحايا الجريمة .ورغم مرور حوالي قرن من الزمان، مازال هناك خلاف قائم حول مفهوم علم الضحايا ومدى نطاقه وذلك لصعوبة حصر أسباب التضرر الذي يتعرض له الإنسان في هذا العصر، سواء أكانت تلك الأسباب مرجعها الإنسان او الطبيعة، ولكن الحقيقة التي لا خلاف حولها، ان الإنسان يتعرض لمخاطر و أضرار عديدة تهدد أمنه وسلامته .

أولا– مفهوم الضحية :

بالرغم من شيوع استخدام لفض الضحايا في الدلالة على المجني عليه والمتضررين من الجريمة في عموم خطابنا المعاصر ولكن في الحقيقة الضحايا هم الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي أو جماعي كما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعانات النفسية أو الخسارة الاقتصادية او الحرمان بدرجة من التمتع بحقوقهم الأساسية عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكا للقوانين الجنائية، بما فيها القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة .[(1)]

ا –المفهوم الاصطلاحي للضحية :

ونعني بالضحايا المتضررين بصفة عامة دون تقيد بأسباب الضرر

وطبيعته وحسب "كارمن"الذي يقول " الضحية هو أي شخص يعاني من أذى أو خسارة أو صعوبة لأي سبب" [(2)]

ب– المفهوم الشرعي للضحية :

عرف بعض الفقهاء الضحية هو من وقعت الجريمة على نفسه او ماله او على حق من حقوقه

ويعرفه فريق أخر من الفقهاء انه كل شخص أراد الجاني الاعتداء على حق من حقوقه وتحققت فيه النتيجة التي أرادها الفاعل .[(3)]

ج_التعريف القانوني للضحية :

هو كل من يكون محل المعانات الناجمة عن فعل غير مشروع.

بمعنى آخر الضحية هو كل إنسان او جماعة وقع عليه اعتداء من أي نوع في ذاته او على حقوقه او أسرته او من يعولهم ضررا ما او الذين أصابهم ضرر لتدخلهم لمعاونة الضحية او الشهادة معه سواء تم معرفة المعتدي او لم يتم معرفته سواء أدين في معاملته أو لم يدان أو كان الفاعل بسبب قاهر أو أزمات أو كوارث طبيعية.[(4)]

ثانيا- مفهوم الجريمة :

أ_ المفهوم القانوني للجريمة :

وفقا لمعناها القانوني ,"بأنها كل فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية و يقرر له عقوبة أو تدابير امن من التدابير الأمنية " وتعرف أيضا بأنها"كل فعل أو امتناع يمكن إسناده لمرتكبه ويقر له عقوبة جنائية"، وتعرف كذلك بأنها "كل فعل أو امتناع يصدر عن إنسان مسؤول ويفرض القانون له عقوبة .[5]

ب_ **المفهوم الاجتماعي للجريمة** : هناك اتجاهان في هذا التعريف:

_ الاتجاه الأول يعتبر الجريمة كل فعل يتعارض مع المبادئ الخلقية (أي مرتبط بقواعد الأخلاق)

_ الاتجاه الثاني يربط الجريمة بالقيم الاجتماعية , وهي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم و الأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة.[6]

3_**التعريف الإجرائي**:هي في ذلك الفعل الذي يكون مخالفا لقواعد وقوانين المجتمع والجماعة وترتبط بمدى تقبلها و رفضها من قبل افرد المجتمع.

ثالثا :النظريات المفسرة لضحايا الجريمة.

1- نظرية النشاط الرتيب أو الروتيني :

رائدا هذه النظرية هما: "ماركوس فيلسون" و" كوهين "سنة 1979م وقد نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية، لدراسة تطور الأوضاع الاجتماعية، ومنها الأوضاع الإجرامية في الولايات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف الوصول إلى نظرية النشاط الروتيني، حيث انتقدت النظرية، البنائية الوظيفية وقصورها في تفسير الجريمة والجنوح في الولايات المتحدة الأمريكية عندما تحسنت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الأمريكي، ولم يصاحب ذلك تحسن في معدلات الجريمة والجنوح. بل على العكس من ذلك تماماً، زادت معدلات الجريمة والجنوح، وأرجعت هذه النظرية ارتفاع معدلات الجريمة إلى التغير الاجتماعي الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة المسافة بين السكن والعمل الذي من شأنه ان خلق فرصا لارتكاب الجرائم، حيث انبثقت عنه أنماط جديدة من النشاط الروتيني اليومي في حياة الفرد في المجتمع الأمريكي، كما يعني الروتين اليومي للحياة مجمل النشاطات اليومية التي يقوم بها الفرد في المجتمع المعاصر أو المتقدم صناعيا بشكل روتيني، دون أن يحسب حساباً لما قد ينتج عنها من عواقب، وبخاصة في مجال الجريمة والانحراف "تقول هذه النظرية باختصار: إن الجريمة تحدث إذا توفرت الشروط الثلاثة التالية:

1- وجود هدف مناسب ودائما يأتي مع الفقر.

2- وجود دوافع آثمة وعدوانية ونحن دائما ما نملك تلك الدوافع الآثمة التي توقعنا كضحايا للجريمة.

3- نقص الحماية للأفراد، الذي يؤدي بالبعض لأن يكون ضحية للجريمة.

"حيث تعمل المكونات الثلاثة كما يلي الأنشطة الروتينية تجمع بين الجاني والمجني عليه في الزمان والمكان وهذا يعني وجود المجرم الذي يملك الرغبة والمجني عليه أي الهدف المناسب وغياب الرقابة، إذا ما اجتمعت هذه المكونات أو الأجزاء الثلاثة زادت احتمالية وقوع الجريمة وإذا لم تتوفر الأجزاء الثلاثة معا قل احتمالية حدوث الجريمة"،[7]

ويتمركز الحياة اليومية (النشاط اليومي) للفرد ا خارج البيت، حيث نجد أن الحياة اليومية في المجتمع تغيرت فأصبح العمل والمدرسة، والعمل التجاري، والكسب المادي اليومي تجعله يعيش أغلب اوقاته خارج البيت.

1- الزيادة في عدد الأسر النووية

2- الزيادة في أعداد النساء العاملات خارج البيت.

3- الزيادة في عدد الطلاب.

4- الزيادة في قضاء وقت الفراغ خارج المنزل.

5- الزيادة في المقتنيات لدى العائلة وفي الكماليات الثمينة وصغيرة الحجم والغالية الثمن في البيوت وأنه لحدوث الفعل الإجرامي لا بد من توافر ثلاثة عناصر (شروط) ضرورية هي:

أ- توافر الإرادة الإجرامية.

ب- وجود ضحية مناسبة (موقف مناسب، فرصة مناسبة).

ج- عدم وجود حراسة قادرة (مناسبة) أو جيدة.

وأن هذه النقاط تحكمها متغيرات أربعة تختصر تحت مسمى "فيفا" Viva.

1- القيمة (أي قيمة الشيء المراد سرقته أو الاعتداء عليه).

2- القصور الذاتي (الجمود أو الكسل).

3- الحجم.

4- الولوج (أي القدرة على الوصل إلى الشيء المراد سرقته او الاعتداء عليه".

وجميع هذه المؤشرات قد تظهر ان ما جاءت به هذه النظرية من أنماط الحياة الروتينية اليومية في جوهرها تبعد الكثير من الناس عن بيوتهم وعن ممتلكاتهم وعن أسرهم، فالمجرم صاحب الإرادة الإجرامية سوف تتوافر له الضّحية، الموقف، الفرصة المناسبة والبيوت والممتلكات غير المحروسة جيداَ، وبذلك تدفع هذه المواقف إلى تشجيع الأفعال الإجرامية بمعنى أن توفر الضحية المناسبة أو المواقف المناسبة وعدم وجود حراسة فعالة أو كافية على الممتلكات والبيوت بفعل التغير الاجتماعي، وهي كلها نتاج للأنماط الحياتية الروتينية الجديدة في الحياة اليومية للمواطن الذي يدوره نتاج للتغير الاجتماعي الذي حدث وكل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى إضعاف الروابط الاجتماعية وإضعاف الضبط الاجتماعي وزيادة الاهتمام بالكسب المادي، أو "اللهاث" وراء الماديات، ما أدى في النهاية إلى ظهور عوامل وشروط دافعة (مشجعة) على ارتكاب الجريمة

"أمثلة على النشاط اليومي (الروتيني) الذي يقوم به الإنسان يوميا دون أن يدرك تماماَ عواقبه فيما يتعلق بالدافع إلى الجريمة أو التشجيع عليها حسب ما عرضها فيلسون في مقاله سنة 1993م.

– كيفية توقيف السيارة بشكل يومي رتيب في مكان واحد ووقت واحد تقريبا بنفس الطريقة سواء أكان ذلك خارج البيت أم داخل البيت.

– النمط الروتيني في قضاء الإجازات الأسبوعية والسنوية والإجازات والعطل خارج الوطن.

– النمط الروتيني في الخروج مع جميع أفراد العائلة للتسوق أو لأهداف أخرى وحتى إن لم يخرج جميع أفراد العائلة في وقت واحد فإن ذلك قد يكون في أوقات متقاربة، بحيث يبقى البيت في النهاية فارغاَ.

– النمط الروتيني في إدخال الغرباء إلى البيت أو إلى الممتلكات بدون أخذ الحيطة والحذر.

– إدخال أصدقاء الأطفال من المراهقين وخاصة الغرباء منهم إلى البيوت والممتلكات دونما حيطة أو حذر.

– إعطاء الأموال للأطفال بغرض التسوق، أو لقضاء بعض الحاجات بدلاَ من الراشدين الكبار وبذلك تتمحور أفكار فيلسون الوقائية حول دفع المواطن شخصيا وفرديا إلى ضرورة توخي الحيطة والحذر والمسؤولية واخذ زمام المبادرة فيما يتعلق بوقاية المرء نفسه وأمواله وممتلكاته وتنمية الضبط الذاتي الذي يضعف بسبب التغير الاجتماعي. وأن الوقاية من الجريمة الفعلية هي تلك التي يجب أن يقوم بها الفرد نفسه وليس المجتمع وليس الدولة وما على المجتمع إلا أن يعمل للوصول إلى نمط من الحياة الروتينية اليومية ويأخذ بعين الاعتبار التكفل أو السيطرة على عوامل وشروط الجريمة والانحراف"(8).

2- نظرية أسلوب الحياة life style theory

رواد هذه النظرية هم كل من "هندلانغ "و"غونفردسون" و"غارو فالو" سنة 1978م. "حيث يتساءل هؤلاء العلماء – لماذا نجد شخصا أو مجموعة أكثر عُرضة لأن يكون أو تكون ضحية أو ضحايا للجريمة ؟

والإجابة تكمن في العنوان أنه أسلوب حياتهم. فأسلوب الحياة والأنماط الحياتية قد تعّود أناس معينون أكثر من غيرهم لأن يكونوا ضحايا أو مجنيا عليهم، وأسلوب الحياة هذا لا يشمل الأعمال فقط ولكن أوقات الترويح أيضا وتنطلق هذه النظرية من أن احتمالات وقوع الفرد ضحية للجريمة مردها إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

1- أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد.

2- الأشخاص الذين يختلط بعضهم ببعض.

3- الأشخاص الذين يكون الفرد معرضا لهم وتم الوصول إلى هذا التصور بعد قيام الباحثين المذكورين أعلاه بدراسة مستفيضة لضحايا الجريمة من حيث نمط الجريمة (نوع الجريمة) والسن، والأصل العرقي، والخصائص الديمغرافية الأخرى ذات العلاقة بضحايا الجريمة، حيث ظهر لباحثين أن هذه المتغيرات لها دور في حدوث الأفعال الإجرامية، واتضح أيضا من نتائج دراسة الباحثين، أن الأفراد يكونون معرضين للموقوع ضحايا الجريمة، تبعا لأسلوب الحياة الذي يسلكونه، وتبعا لنوعية الأفراد الذين يختلطون بهم أو يكونون معرضين لهم وهو ما يعني أن الفرد الذي يختار أسلوبا معينا في الحياة يختار أيضا (ضمنيا) مع هذا الأسلوب، درجة احتمال وقوعه ضحية للجريمة (درجة الأخطار) وهذا يعني أن الفرد نفسه له دخل في احتمالية وقوعه ضحية للجريمة تبعا لأسلوب الحياة الذي يتبعه والمكان الذي يختاره للعيش فيه، أو الأفراد الذين يختلط بهم أو يكون عرضة لهم.

ثم عدلت هذه النظرية من طرف الباحث "غارفالو "حيث أضاف إليها ثلاث متغيرات أخرى، وهي:

1- ردة الفعل اتجاه الفعل الإجرامي.

2- جاذبية الهدف (مدى جاذبية الضحية المستهدفة للفعل الإجرامي).

3- الاختلافات الفردية.

حددت المتغيرات الثلاثة التي أضافها "غارفالو" كمحددات (عوامل دافعة، أو عوامل رادعة) للفعل الإجرامي. وبذلك يكون "غارفالو" بإضافته لهذه المتغيرات الثلاثة، قد أضاف بعد البناء الاجتماعي إلى هذه النظرية، حيث ذهب إلى أن بعض الأفراد قد يسلكون نمطا معينا في الحياة من دون رغبتهم. بمعنى أن بعض أنماط (أساليب) الحياة تفرض نفسها على بعض الأفراد من دون إرادتهم، وان بعض الناس قد لا يختارون أماكن بعينها للعيش فيها بمحض إرادتهم، بل تفرض عليهم فرضا (نتيجة لعوامل مختلفة)، ومن ثم يفرض عليهم أسلوب الحياة السائدة فيها من دون رغبة مسبقة منهم في إتباع هذا الأسلوب من الحياة، وأن الأفراد نظرا لاختلافاتهم الفردية (اختلافات الشخصية) تكون لهم ردود أفعال مختلفة اتجاه الأفعال الإجرامية"[9]

ويقسم "الوريكات" نظرية أسلوب الحياة إلى ثلاثة أجزاء وهي:

1- الأدوار الاجتماعيةSocial Roles فمن المعروف أننا نمارس أدوارا اجتماعية تبعا للمكانة الاجتماعية التي نحتلها وبناء على التوقعات والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، وهكذا تطور أساليب أو أنماطا حياتية متباينة قد يدفع بعضها إلى الجريمة، وخاصة تلك التي تتطلب أنشطة اجتماعية معينة ومثال على ذلك أنشطة الشباب الصغار الذين يقضون أوقاتا طويلة خارج منازلهم في ساعات الليل.

2- المكان أو الموقع في البناء الاجتماعي من المعروف أنه كلما ارتفعت مكانة الشخص في البناء الاجتماعي تناقضت أو قلت الفرص لأن يكون ضحية للجريمة وهذا يفسر بناء على الأنشطة الاجتماعية التي يزاولها والأماكن التي يتردد عليها.

3- الجزء العقلاني أو المكون العقلاني وهذا الجزء يتعلق باتخاذ القرار أو السلوك المناسب.

وهكذا نجد أن الأدوار الاجتماعية والمكانة البنائية الاجتماعي يتفاعلان معا في اتخاذ القرار العقلاني، فالأشخاص الذين يترددون على المقاهي والملاهي والأسواق المجمعات الرياضية ويقضون أوقات طويلة خارج بيوتهم وفي ساعات الليل أكثر عرضة للجريمة من الأشخاص الذين يحتلون أماكن اجتماعية مرموقة وأنشطتهم الروتينية أقل، أي أن نمط وأسلوب الحياة على علاقة عضوية بأخطار التعرض للجريمة"[10].

من خلال نظرية أسلوب الحياة والأفكار التي وردت فيها نجد أن أسلوب الحياة له دور كبير في وقوع الكثير من الناس فريسة للجريمة، وان اختيار الفرد أسلوباً معينا في الحياة قد يتضمن درجة كبيرة من الأخطار ويصبح ضحية سهلة من قبل المجرمين ويصبح أكثر احتمالاً عن غيره بأن يقع ضحية للجريمة. فمثلاً نوعية السكن والمنطقة التي يقع فيها السكن وما تتميز به من ارتفاع أو انخفاض لمعدلات الجريمة فيها، قد يكون الضحية هو المتسبب، لكونه جعل من نفسه سهلاً للمجرم، وعلى الرغم من التشابه بين نظرية النشاط الرتيب أو الروتيني ونظرية أسلوب الحياة بالنسبة لتأثير المحيط البيئي والاجتماعي على الضحية ما يتطلب أخذ الحيطة والحذر من قبل أثناء قيامهم

بالنشاطات اليومية، إلا أن التشابه بين النظريتين في المضامين لبعض الأفكار، ولكن الحقيقة التي توصلت إليها النظريتان هي أن الفرد ذاته هو الذي يخفض أو يرفع احتمالات وقوعه ضحية للجريمة، وإذا كانت هذه النظرية وغيرها قد طبقت في مجتمعات معينة فإنه يجب لتطبيقها في أي مجتمع أخذ طبيعة الاختلافات الإيديولوجية لكل مجتمع وعاداته وتقاليده ونوعية المساكن وغيرها من الاختلافات في الاعتبار، وهذا ما نسعى إليه من خلال مقارنة ما ورد في هذه النظرية من أفكار على المجتمع الجزائري الذي من خلال هذه نحاول الدراسة معرفة دور ضحايا السرقات في مدينة البليدة في حدوث السرقة وهل لأسلوب حياتهم دور في حدوث السرقات التي ارتكبت ضدهم.

وأهم النماذج لهذه النظرية في النقاط التالية:

1- **الفرص**: حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخصائص الأهداف المحتملة (الأشخاص، وأهل البيت، والأعمال) وأيضا أنشطة وسلوك هذه الأهداف.

2- **عوامل الخطورة**: التي ترتبط بصفة خاصة بخصائص ديموغرافية اجتماعية مثل العمر والجنس (ذكور-إناث) مكان الإقامة، غياب ولي الأمر، تعاطي الكحوليات.

3- دوافع المعتدين (المدعي عليهم):لا يختار المعتدون حتى ولو كانوا من غير المحترفين في هذا المجال-أهدافهم أو ضحاياهم بطريقة عشوائية، ولكن ينتقونهم طبقاً لمقاييس ومعايير معينة.

4- **التعرض**:إن التعرض للمدعي عليهم، يزيد من أخطار المعاناة الإجرامية سواء أكان ذلك في المواقف ذات الخطورة العالية، أو التواجد في بيئة إجرامية.

5- العلاقات المشبوهة: يواجه الأفراد الذين على علاقة ما سواء أكانت مهنية أم شخصية أم اجتماعية أخطار كثيرة ويكونون أكثر عرضة للمعاناة من غيرهم.

6- الأوقات الخطيرة والأماكن الخطيرة: الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان ويترتب عليها حدوث معاناة ما، ليس لها زمان أو مكان معين، لكن توجد أوقات تكون أكثر خطورة على الإنسان منها: فترة المساء، وساعات الليل المتأخرة، وعطلات نهاية الأسبوع، كذلك توجد أماكن خطرة، مثل الملاهي الليلية، ومن ثم فإن روادها يتعرضون لكثير من الأخطار والمعاناة أكثر من الأفراد الذين يمكثون في بيوتهم أو في أماكن العمل

7- **السلوكيات الخطرة**:بعض السلوكيات مثل الإثارة تزيد من أخطار المعاناة الناتجة عن العنف، بينما سلوكيات أخرى مثل التجاهل أو عدم المبالاة تزيد من خاصية المعاناة. ومثل هذه السلوكيات إضافة على سلوكيات أخرى من جانب المعتدين تعتمد على تقليل قدرات الأفراد في الدفاع عن أنفسهم من الاعتداءات الخارجية مثلما يحدث في الاشتباكات أثناء التجوال.

8- الأنشطة ذات الأخطار العالية:من بين هذه الأنشطة التي تزيد من المعاناة

المزاح واللهو وبعض من الأنشطة غير القانونية، مثل النساء اللائي يعملن بالدعارة، فإن ذلك يسبب لهن كثيراً من المعاناة الإجرامية.

9- **السلوك الدفاعي وبعض السلوكيات التي يمكن تجنبها**:هناك كثير من أخطار المعاناة الإجرامية يمكن تجنّبها بسهولة، وأن اتجاهات الناس نحو هذه الأخطار قد تزيد من فرصة أن يكونوا ضحايا، والشيء المؤكّد أن المتحملين لهذه الأخطار يعانون-في الغالب- أكثر ممّن يتجنبوها. وهذا يعني أن الخوف من الجريمة يعد من العوامل المهمة في تقليل المعاناة، حيث إن من يخاف-مثلا كبار السن- يأخذون حذرهم من الجريمة حتى ولو لم يمارسوا كل أنشطتهم اليومية وبذلك يقلّلون من تعرضهم للمعاناة.

10- السمات الشخصية والثقافية للضحية:ثمة علاقة إيجابية بين من يعانون من ضعف أو حرمان، وتكرار معاناتهم، إضافة إلى أن السمات الثقافية الهامشية، وعدم الوعي بحقوقهم القانونية تزيد من أخطار المعاناة التي يتعرضون لها، ما يستوجب قيام جهات أو أفراد بالعمل على تثقيف هؤلاء الضحايا وزيادة وعيهم بالنواحي القانونية.(11)

بعد عرض هذه النظريات نظرية النشاط الرتيب أو الروتيني لماركوس وكوهين ونظرية الاختيار العقلاني (المنطقي) لكورنيش وكلارك والنظرية الموقفية للوقاية من الجريمة لكلارك. ونظرية أسلوب الحياة "لهندلانغ" و"غوتفردسون وغاروفالو". فإن الباحث يعتمد في دراسته على

نظرية النشاط الرتيب او الروتيني لماركوس "فيلسون" والأفكار التي وردت فيها، وكذلك نظرية أسلوب الحياة لتقارب الأفكار التي وردت في النظريتين والتي توضح أكثر من غيرها دور الضحية في حدوث الجريمة، حيث نجد ان نظرية النشاط الرتيب أو الروتيني قد اشتملت على عدد من المفاهيم ومنها إرجاع ارتفاع معدلات الجريمة إلى التغير الاجتماعي وأن المسافة بين المسكن والعمل من شأنه أن يخلق فرصاً لارتكاب الجرائم نتيجة النشاط الروتيني اليومي في حياة الفرد، حيث يَعني الروتين اليومي للحياة في مجمل النشاطات اليومية التي يقوم بها الفرد في المجتمع المعاصر والمتقدم صناعياً بشكل روتيني، دون ان يحسب حساباً لما قد ينتج عنها من عواقب، لأن الجريمة تحدث إذا توفرت الشروط الثلاثة التالية:

1- وجود هدف مناسب.

2- وجود دوافع آثمة وعدوانية.

3- نقص الحماية للأفراد التي تؤدي بالبعض لأن يكون ضحية للجريمة.

فالأنشطة الروتينية تجمع بين الجاني والمجني عليه في الزمان والمكان، وهذا يعني وجود المجرم الذي يملك الرغبة والمجني عليه أي الهدف المناسب وغياب الرقابة، فإذا اجتمعت المكونات أو الأجزاء الثلاثة ازدادت احتمالية وقوع الجريمة، وإذا لم تتوفر معاً تقل احتمالية حدوث الجريمة. فالفعل الإجرامي لا بد أن تتوافر فيه ثلاثة عناصر أو الشروط الضرورية حسب ما أشار إليه طالب وهي:

1- توافر الإرادة الإجرامية.

2- وجود ضحية مناسب (موقف مناسب، فرصة مناسبة).

3- عدم وجود حراسة قادرة (مناسبة) أو جيدة.

كما أن الأفكار والمفاهيم التي وردت في نظرية أسلوب الحياة تأتي مكملة للأفكار الواردة في نظرية النشاط الروتيني أو الرتيب. حيث تنطلق نظرية أسلوب الحياة من احتمالات وقوع الفرد ضحية للجريمة مردها ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

1- أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد.

2- الأشخاص الذين يختلط بعضهم ببعض.

3- الأشخاص الذين يكون الفرد معرضا لهم.

4- مخطط الجريمة (نوع الجريمة) والسن، والأصل العرقي، والخصائص الديموغرافية الأخرى ذات العلاقة لضحايا الجريمة متغيرات لها دور في حدوث الأفعال الإجرامية. فالأفراد يكونون معرضين للوقوع ضحايا الجريمة تبعا لأسلوب الحياة الذي يسلكونه وتبعاً لنوعية الأفراد الذين يختلطون بهم أو يكونون معرضين لهم، وهو ما يعني أن الفرد الذي يختار أسلوباً معيناً في الحياة يختار أيضاً (ضمنياً) مع هذا الأسلوب، درجة احتمال وقوعه ضحية للجريمة (درجة المخاطرة). مما يعني أن الفرد نفسه له دخل في احتمالية وقوعه ضحية للجريمة تبعاً لأسلوب الحياة الذي يتبعه والمكان الذي يختاره للعيش فيه، أو الأفراد الذين يختلط بهم أو يكون عرضة لهم. فالأدوار الاجتماعية والمكانة البنائية الاجتماعية يتفاعلان معا في اتخاذ القرار العقلاني، فالأشخاص الذين يترددون على المقاهي والأسواق الرخيصة والرياضية يقضون أوقاتا طويلة خارج بيوتهم وفي ساعات الليل أكثر عرضة للجريمة من الأشخاص الذين يحتلون أماكن اجتماعية مرموقة وأنشطتهم الروتينية أقل، أي أن نمط وأسلوب الحياة على علاقة عضوية مخاطر التعرض للجريمة ونظرا لتشابه نظرية النشاط الرتيب او الروتيني ونظرية أسلوب الحياة بالنسبة لتأثير المحيط البيئي والاجتماعي على الضحية وما توصلت إليه النظريتين أن الفرد ذاته هو الذي يخوض أو يرفع احتمالات وقوعه ضحية للجريمة (12)

3 – النظرية الموقفية للوقاية من الجريمة .

تقوم هذه النظرية على اخذ جميع التدابير و تقليص جميع الفرص التي تؤدي إلى حدوث الجريمة وتؤكد كما أشار "فول" وآخرون ان في المجتمع أفراد يعيشون بين الناس على استعداد لارتكاب الجريمة ما وجدت الفرصة المناسبة لفعل ذلك وهم في الغالب لن يستطيعوا شرح دافعهم على ارتكاب الجريمة وبدلا عن ذلك هم قادرون على شرح المواقف او الظروف التي هيئة لهم الفرصة المناسبة لارتكاب الجريمة فمثلا نجد بعض الإفراد لا يسرقون ولكن في حالة حدوث أي حالة تجبر الناس على الهرب من محلاتهم كزلزال او حادث مرور

يستغلون غفلة الناس والشرطة للقيام بالسرقة، فإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للإنسان العادي فكيف بحال المجرم الذي لديه استعداد لا ارتكاب للجريمة .

فما يدور في ذهن الجاني هو تصارع قوتين، الأولى قوة الدافع إلى ارتكاب الجريمة وتتمثل في قوة الغرائز الأساسية لدى الإنسان كغريزة البقاء والاقتناء والحياة، إما القوة الثانية فهي القوة المانعة للجريمة التي تتمثل في قوة الغرائز الثانوية لدى الإنسان ، مثل الرحمة وحب الغير وحب الذات و الشعور باللذة و السعادة و كراهية الشر وتجنب الألم ، فالجريمة تحدث إذا كانت قوة الدفع مسيطرة على قوة المنع ، فمثلا محل ذهب بدون حراسة ، هنا بدون شك تحدث الجريمة لان أصحابه لم يتخذوا تدابير احتياطية ،حيث لم يحرسوا المحل ولم يضعوا كاميرات مراقبة ما جعل الجريمة في نظر مرتكبيها في غاية السهولة، فعوامل النجاح قدمها الضحية بإهماله ، ولكن إذا وضعت عراقيل وموانع وصعوبات كوجود كاميرات مراقبة وأعوان حراسة فإن سبل النجاح غير متاحة وضعيفة، فيشعر الجاني أن هناك خطر في اكتشاف أمره وهنا تكون الوقاية من الجريمة ومنعها قبل وقوعها، فتقلل او تقلص الفرصة لارتكاب الجريمة يعني جعل الأهداف التي تغري المجرم أهداف صعبة المنال .(13)

ولقد حددت المبادئ الأساسية للوقاية الموقفية من الجريمة بالنسبة للضحية على النحو التالي :

1- **زيادة الجهد** :بمعنى احذ جميع الاحتياطات وذلك باستخدام وسائل وعراقيل تجعل الوصول للهدف امرا صعبا ومستحيل ويحتاج إلى جهد كبير من قبل المجرم للوصول إلى هدفه .

2 – **زيادة الأخطار** : يقصد بهذا المبدأ جعل المجرم يشعر ان هناك إلى جانب بذل جهد و صعوبة تنفيذ الجريمة توجد خطورة تحيط به و استشعاره أن هناك احتمال كبيرا لاكتشافه ثم القبض عليه قبل تنفيذ جريمته ما يجعله يفكر كثيرا ان جريمته مآلها الفشل .

3- **تقليص العائد والفائدة** : إن المجرم يهدف من ارتكاب جريمته إلى الحصول على فائدة او عائد يستفيد منه بأي طريقة ، إذا وجد ذلك متاحا والفرصة مناسبة والفائدة موجودة، لذا لابد على الضحايا عدم ترك الفرصة للمجرم للقيام بفعلته .

خاتمة

لمواجهة الجريمة و الانحراف لابد من بذل جهود جبارة وفق سياسة عقابية محورها لا يقتصر على مرتكب الجريمة فقط ،لان ذلك لم يحقق النتائج المرجوة منها في كثير من دول العالم ،فضلت معدلات الجريمة بمختلف أشكالها وأنماطها المتجددة في تصاعد، مخلفة ورائها العديد من المآسي الاجتماعية والاقتصادية والصحية، ولعل في ذلك مدعاة للبحث عن بدائل تعزز إجراءات نظام العدالة الجنائية المرتكزة على الجناة والمذنبين، مع العلم ان لوقوع الجريمة أطراف ثلاثة لا يمكن إهمال دور أي واحد منهم في وقوعها، وتعتبر الضحية من العناصر المهمة في ذلك لما تلعبه في حدوث الفعل الإجرامي، باعتبار ان الاهتمام بدور الضحايا في نظام العدالة الجنائية لا يخدم حقوق الضحايا فحسب بل يشكل إضافة لصالح المتهمين